

الفصل الرابع

مستقبل التعليم التجارى

و تعليم تجارى افضل

- حتمية التغيير والمطالبة بنظام اقتصادى دولى جديد .
- ضرورة وضوح الرؤية الفكرية .
- نحو تعليم انتاجى .
- بطالة المتخرجين وتحديث المجتمع المصرى .
- مناهج التعليم التجارى .
- المعلم .
- تطعيم التعليم العام بخبرة العمل التجارى

ولعلنا بعد هذا بحاجة الى أن نتجه بأنظارنا الى المستقبل بحثا عن صورة مستقبلية تتجاوز سلبيات الواقع وتؤكد ما قد يكون به من ايجابيات ، ذلك أن التعليم بطبيعته اذا كان يتم فى الحاضر ، واذا كان من الضروري أن يرتبط بمتغيراته ، الا أنه يعد الطلاب لفترة زمنية لا تزال فى علم الغيب .

نحو تعليم تجارى أفضل :

حتمية التغيير والمطالبة بنظام اقتصادى دولى جديد :

يؤكد لنا هذا البحث أن الوضع القائم لايتحمل أن نقف ازاءه مكتوفى الأيدي .

ان الحركة لازمة ولا شك ، والحركة تعنى التغير وهو حتمى لا مراء . انه حتمى بحكم طبيعة الانسان وطبيعة المجتمع وطبيعة الحضارة فى كل زمان ومكان ، فهو سنة الحياة وسمة من سمات الأحياء ، بل هو فى طبيعة المادة. من خصائص الموجودات (١) .

وهو حتمى بحكم طبيعة العصر الذى نعيش فيه ، فلعل أبرز ما يميز الحضارة المعاصرة هو التغير السريع الواسع المدى ، العميق الأثر ، الشامل فى الأبعاد ، وهو تغيير يتلقى مدده بهذه الصفات من الثورة العلمية التقنية ومن ثورة المطامح والآمال للشعوب وللانسان ، ويترك آثاره فى سائر مجالات الحياة : فى الصحة والتعليم ، وفى وسائل النقل ووسائل المواصلات وفى حقوق الانسان وذاتية الثقافات ،

(١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : استراتيجية

تطوير التربية العربية ، مؤسسة الريحاني للطباعة والنشر ،

وفى العلاقات الدولية بين دواعى السلام والاعمار ودواعى الحرب والدمار، فلم يشهد العالم فى تاريخه الطويل من ظواهر التغيير فى شدته وسرعته وعمق آثاره واتساع مداه مثلما شهدته فى القرن العشرين ، بل فى النصف الثانى منه على وجه التحديد ، وحسبنا أن نذكر أن الثورة العلمية التقنية تتلاحق بسرعة تقرب من المتواليات الهندسية فأصبحت تكساد تتضاعف فى كل عقد من السنين وأن أكثر من ٩٠ ٪ من العلماء الذين شهدتهم الانسانية فى تاريخها الطويل قد ولدوا وعاشوا فى القرن العشرين ، وعادت أحلام الفلاسفة والشعراء واقعا فى غزو الفضاء، وانتقل الانسان من وجوده الأرضى الى وجوده الفضائى فى أجواء السماء، وكانت الامبراطوريات لا تغيب عنها الشمس فتقوضت وتحمرت الشعوب وأصبحت دولا ، وتزايد عددها مرات ومرات (١) .

فى هذا الوقت الذى يمر فيه العالم بثورة تكنولوجية صامتة بدأت المطالبة من جانب العالم الثالث باعادة النظر فى أساس توزيع المزايا الاقتصادية بين سكان العالم وهى الدعوة التى عرفت باسم المطالبة بانشاء نظام اقتصادى عالمى جديد .

ان المطالبة بنظام اقتصادى جديد انما ترجع الى ما اظهره النظام القائم من مشكلات ، فأكثر من ثلثى سكان البشرية لا يحملون الا على أقل من ثلث الانتاج العالمى ، وطبقا لأكثر التقديرات تحفظا، فان عدد الذين يهددهم الجوع ونقص التغذية بلغ حوالى ٤٦٠ مليون نسمة سنة ١٩٧٤ وهم فى تزايد مستمر ، ولم يعد الحديث عن الفقر

والغنى مسألة نسبية فقط، بل اننا اصبحنا نواجه بما يسمى بظاهرة (الفقر المطلق) والتي تشير الى سوء الظروف التي يعيش فيها الانسان في القرن العشرين وفقاً لآى معيار ، فأكثر من ٩٠ مليون فرد يعيشون بدخل سنوى يقل عما يعادل ٧٥ دولاراً فى السنة ، وفى وسط من التعاسة والتدهور ومن الممكن الاستطراد فى تعداد مظاهر هذا التفاوت الشديد فى التوزيع بين أجزاء المعمورة (١) .

على أن الدعوة لانشاء نظام اقتصادى جديد ليست فقط مجرد الرعبة فى التمرد على الظلم والقهر ، فهذه أمور عاصرها الانسان منذ التاريخ ، فما هو الجديد الذى جعل ما هو مرغوب فيه ممكن التحقيق؟

الجديد هو أنه توافرت عناصر موضوعية غيرت من موازين القوى الاقتصادية بين الدول ، وجعلت هذه الرغبة أمراً محتمل التحقيق ، فليس الأمر نزعة فكرية عابرة تشغل الناس بعض الوقت ثم تتراجع الى ما وراء الأضواء فى اطار ما يمكن أن نسميه (الموضة الفكرية) .

و (الجديد) يرجع الى ما اظهره التطور الاقتصادى من تغيير فى علاقات القوة ، فالعالم الثالث الفقير ظهر بأخطر مما يبدو ، والعالم المتقدم اكتشف حدوداً على قدرته بل وعلى قدرة العالم أجمع ومن ثم فان هناك مصلحة أكيدة فى التخطيط الواعى للموارد الانسانية . فاذا كان النظام الاقتصادى القائم تعبيراً عن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، فان الجديد هو اكتشاف أن الأولى يكمن بها عناصر ضعف أكثر مما يبدو وفى الثانية عناصر قوة وخطورة أكثر مما يظهر .

(١) حازم الببلاوى : على أبواب عصر جديد ، القاهرة ، دار الشروق ،

وبطبيعة الحال ، فان الوعي الكامل بهذه الأمور لم يتحقق بنفس الدرجة ، ولكنها قد بلغت حداً من الوضوح بحيث أصبح الحديث عن نظام اقتصادى جديد أمراً وارداً (١) .

ومن هنا فان نقطة البدء انما تكون فى تنمية مستقلة تستهدف الفكك من روابط الاستغلال الاستعمارى بكل أشكاله ، ولذلك فانها تقوم على الاعتماد على النفس (٢) .

والاعتماد على النفس هو قبل كل شيء موقف فكرى ، اقتناع بأن بوسع كل شعب أن يحقق التنمية ، وأن عليه أن يفتش عن وسائلها وأساليبها وغاياتها فى نفسه . انه النقيض الكامل لموقف التبعية الفكرى الذى يتمثل فى ازدياد القدرات الذاتية والتطلع دوماً إلى أى مشكلة نحو الدول المتقدمة بحثاً عن الحل الجاهز . انه موقف ثقة بالنفس وبالشعب ، واحترام للتراث الحضارى للشعوب وقدرتها على الابداع والاختراع . ومسؤولية هذا الموقف الأول تقع على المثقفين من أبناء العالم الثالث ، أولئك الذين تلقوا التعليم الغربى أو الصورة المحلية منه والذين بهرتهم منجزات الغرب وغفلوا عن نواقصه ، وبلغ بهم (الاغتراب) حد التوحيد الكامل بين التقدم وتقليد الغرب ، والاستهانة بكل ما هو وطنى أو شعبى . ان عليهم أن يعترفوا من علم الغرب وثقافته وتكنولوجيته ، ولكن بعين ناقدة وبصيرة نافذة ، وعقل لا تستخدمه ظواهر الأمور وقلب تربطه بالوطن والشعب وشائج فعالة ونشطة ، ثم عليهم بعد ذلك أن ينتجوا نحو الشعب فى تواضع وتفتح ، يدرسون

(١) المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

(٢) اسماعيل صبرى عبد الله : نحو نظام اقتصادى عالمى جديداً ،

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ٢٠٢ .

عاداته وتقاليده ويحللون أفكاره وتطلعاته ويقيمون معه الحوار الذى يفتق الأذهان ويذكى جذوة الابداع ويفضى الى حلول أصيلة وجديسدة لقضايا التنمية فى بلادهم . ومن خلال هذا السعى الحثيث لاعمال الفكر والمعرفة فى معمل الحياة الواقعية ودفء المشاركة الشعبية ، يستطيع هؤلاء المثقفون عبر دراستهم لمشكلات بلادهم المحددة أن يضيفوا الى العلم على المستوى العالمى اكتشافات جديدة، ونظريات مبتكرة (١) .

وكلنا يعلم أن العقد قبل الماضى كان العقد الأول للتنمية كما روجت له ودعت اليه الأمم المتحدة فى مطلع الستينات ، ومع أن هذه المنظمة الدولية قد عرفت التنمية وقتذاك تعريفا واسعا يعنى " النمو مضافا اليه التغيير ، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا " ، فانها ركزت دعوتها على التنمية الاقتصادية ، ثم استسقطت هذه التنمية فى مجرد نمو الناتج القومى الاجمالى بمعدل ٥٪ سنويا لتسعى الدول النامية الى تحقيقه . والملاحظ فى تجربة الواقع فى هذا المجال أن كثيرا من الدول النامية نجحت فى تحقيق هذا الهدف ، بل تجاوزته فى تنمية ناتجها القومى ، غير أن هذا النجاح فى ذاته لم يعن نجاح هذه الدول فى تنمية ذاتها بمعنى النمو مضافا اليه التغيير ، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا ، بل على النقيض من ذلك ، ضاع الكثير مما حققته هذه الدول فى ناتجها بسبب فعل اتجاهات غير مرغوب فيها لم يعمل لها حساب ، أهمها (٢) ؛

(١) المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .

(٢) محمد أحمد الغنام : التنمية والموارد البشرية وتعليم الكبار، مجلة آراء فى التعليم الوظيفى للكبار ، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى ، سرس الليان ، العددان الاول والثانى ، ١٩٧٦ ، ص ٢٨ - ٢٩ .

- أ - المعدل المرتفع نسبيا للنمو السنوى للسكان (٣٪) مما جعل نمو معدل دخل الفرد من الانتاج الغذائى هامشيا الى حد العدم (من ٢ر٤٪ الى ٤ر٤٪) .
- ب - تزايد التفاوت فى الدخول واطراد عدم عدالة توزيعها .
- ج - ارتفاع البطالة وخاصة بين الشباب فى الوقت الذى بدأ فيه العجز فى المهارات الفنية .
- د - تدفق سكان الريف الى المدينة وعجز الأخيرة عن استيعابهم .
- هـ - ازدياد الديون الأجنبية والعجز فى ميزان المدفوعات .

ضرورة وضوح الرؤية الفكرية :

والتعليم لا يمكن أن يقوم بدوره على هذا الطريق الا اذا توفرت لديه رؤية فكرية ونظرة شاملة متكاملة تستند اليها الاهداف العامة التى توجه النظام التعليمى أو النشاط التربوى كله ، وكلما كانت هذه الرؤية شاملة ، متسقة ، مستمرة ، واضحة كانت الاهداف العامة شاملة ، ومتسقة ، وواضحة ، فتحقيق النمو الكامل لجوانب شخصية الفرد كهدف ، قد يتصل ويدعم هدفا آخرًا مثل تحقيق الحرية عن طريق اتاحة الفرصة أمام الجميع ، وهذا أيضا قد يتصل ويدعم هدفا ثالثا مثل تذويب الفوارق بين الطبقات ، وهذا كله يعنى هدفا رابعا مثل توفير الأمن والطمأنينة للفرد والمجتمع ، كما قد يعنى زيادة الانتاج ورفع مستواه كهدف عام ، وكذلك تحقيق التماسك الاجتماعى والقومى كهدف عام أيضا (١) .

(١) محمد الهادى عفيفى : فى أصول التربية ، الأصول الفلسفية

للتربية ، القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٨٠ ، ص ٥٠ .

والترابط والاتساق بين هذه الأهداف وغيرها لا يتم ولا يتضح الا اذا قامت على نظرة منسقة الى الفرد والمجتمع ، وطبيعة هذا المجتمع والى طبيعة العلاقات فى هذا المجتمع ، والى معنى القيم وهكذا . فتحقيق النمو الكامل لجوانب شخصية الفرد كهدف تربوى يستند الى نظرة للفرد قوامها أنه " كل " متكامل يتأثر بالبيئة ويؤثر فيها ، استعداداته واسعة لا محدودة ، وتذويب الفوارق بين الطبقات كهدف تربوى يستند الى النظرة ذاتها ، وقوامها قدرة الأفراد على التغيير والتطوير ، وأن معيار التمييز بينهم هو قدرتهم على الفعل والتأثير لا انتمائهم الى طبقات اجتماعية متميزة ، وتوفير الأمن والطمأنينة كهدف تربوى تتفق مع هذه النظرة وتشتق منها حيث أنها تؤكد أن الفرد لا يعيش بالخبز وحده . وانما يعيش بالقيم ومن أجل القيم مما يوفر له الأمن والطمأنينة (١) .

ويمكن أن نقرر بكل الأسف أن التعليم الفنى عموما لا يستند الى مثل هذه الروايات الفكرية والنسق الفلسفى الشامل لأهداف التعليم المصرى بصفة عامة .

ومن عجب أن نجد أمامنا ثلاثة شهود يقرون بذلك على الرغم من التفاوت الزمنى بينهم ، واذا كان " مسرح " الحديث هو العالم العربى ، فان مصر متضمنة فيه ، فضلا عن أن كون الباحث مصريا ، فهذا يعنى اقراره بهذا التعميم .

— فى سنة ١٩٦٥ نجد : " ان التعليم الفنى فى الدول العربية بصفة عامة لا يستند الى فلسفة تربوية واضحة وأصيلية ، ولكنه

يعد بمثابة قناة تعليمية بديلة عن التعليم الثانوى العام لاستيعاب الطلاب الذين لم يلتحقوا به . ان الفلسفة الاصلية للتعليم الفنى ينبغى أن تراعى عدة امور أولها واقع المجتمع العربى وأهدافه ، وثانيها العدالة الاجتماعية ، وثالثها التقدم الاقتصادى المنشود" ، كما أنه ينبغى بناؤها على أسس علمية وتطبيقية ان كان يراد لهذا النوع من التعليم أن يأخذ مكانه الحقيقى فى المجتمعات العربية " (١) .

- وفى سنة ١٩٧٨ نجد " ان الدليل على عدم وجود فلسفة واضحة توجه التعليم الفنى فى العالم العربى هو كثرة التغييرات والتعديلات التى أدخلت على التعليم الفنى من حيث هياكله ومحتواه فى العشرين سنة الأخيرة فى العديد من الدول العربية بدون أدنى تنسيق بينها . ان واجب ادارة التعليم الفنى فى البلدان العربية أن تسعى الى اقامة فلسفة للتعليم الفنى تأخذ فى اعتبارها الاهداف المشتركة للتعليم فى الدول العربية لتحقيق الرخاء الاقتصادى فى اطار من التعاون والتكامل" (٢) .

- أما فى عام ١٩٨٤ ، فيجىء التخصيص سواءً بالنسبة للتعليم الفنى ، حيث ينصب على التجارى فيه ، أو بالنسبة للمكان حيث ينصب على مصر " ان التعليم التجارى بصفة عامة فى مصر لا توجد .

(1) M. El Hadi Afifi & others : *Technical Education in Changing Arab* (١)
World U.A.R., Cairo, The Anglo-Egyptian Bookshop, 1965, pp.182
183.

(٢) صلاح الدين جوهر : نحو تطوير ادارة التعليم الفنى فى البلاد العربية ، بحث مقدم الى اجتماع مسؤولين وخبراء لدراسة مكانة التعليم الفنى بالنسبة للتعليم العام فى البلاد العربية ، دمشق ، ١ - ٦ أبريل سنة ١٩٧٨ ، ص ٣ .

له فلسفة واضحة وأصيلة يستند اليها العمل فى هذا النوع من التعليم ، وترتب على ذلك عدم وضوح أهداف التعليم التجارى بصفة عامة سواء الجامعى أو دون الجامعى ، وقد أدى هذا بدوره الى قبول اعداد هائلة من الطلاب بمعاهد التعليم التجارى بشتى أنواعها مع ضعف الامكانيات التعليمية المادية والبشرية بها والتي لا تتناسب مع هذه الأعداد الهائلة" (١) .

ولما كانت قضية زيادة الانتاج (كما وكيفا) هى الشغل الشاغل فى جميع المجتمعات (والتي منها مصر بالتأكيد) سواء كانت متقدمة أو نامية أو متخلفة ، رأسمالية أو اشتراكية ، فانه يهمننا فى هذا الصدد تأصيل العلاقة بين التعليم والانتاج بصفة عامة ، وتوضيح ماهية الهدف المنشود وهو (اقامة المجتمع المنتج) لكى يكون من بين الأهداف التى تشكل السياسة التعليمية المستهدفة للمستقبل فى مصر بصفة خاصة ، ولعل ذلك يتضح من النقاط الآتية (٢) :

أ - ليس من المبالغة فى شيء اذا ما قلنا ان التعليم يعتبر فى واقع الأمر الركيزة الأساسية للانتاج ، ذلك أنه انفاق استثمارى للموارد البشرية المتاحة فى اى مجتمع ، لكى يصنع منها قوى عاملة مؤهلة وقادرة على الانتاج فى مختلف القطاعات ، ومن ثم وجب القول بأنه لا انتاج بغير عمالة ، ولا عمالة بغير تعليم .

(١) عزت الشيخ : كلمته فى مؤتمر تطوير التعليم التجارى لخدمة

المجتمع ، أبريل ١٩٨٤ .

(٢) أحمد فتحي سرور : استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، القاهرة ،

مطابع الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل

التعليمية ، ١٩٨٧ ، ص ٩٩ .

ب - ان زيادة الانتاج والانتاجية هي القضية الكبرى فى جميع المجتمعات وهي المقياس الحقيقى لتقدم الدول . ومن هنا فلعله لا يبدو غريبا ما نشاهده من قلق الولايات المتحدة الأمريكية فى الآونة الأخيرة بسبب زيادة انتاجية العمل فى اليابان عن ما هو فيها ، الأمر الذى شكل سببا قويا من الأسباب التى ادت الى طرح قضية تطوير التعليم فى الوقت الحاضر بالولايات المتحدة الأمريكية .

وإذا كان هذا هو الحال فى الدول المتقدمة الكبرى ، فان قضية زيادة الانتاج والانتاجية فى الدول المتخلفة والنامية (والتى من بينها مصر) تعتبر ولا شك قضية حياة أو موت ، وأن قضية التعليم وتطويره (بالتالى) فى تلك الدول تعد من أهم المهام الاستراتيجية التى ينبغى أن تتكاتف من أجل انجازها جميع الجهود المخلصة ، نظرا للارتباط العضوى الوثيق بين الانتاج والتعليم .

ج - ان زيادة الانتاج وتقدمه بصفة عامة ، هو الذى يخلق ذاتيا فرص العمالة لمخرجات النظام التعليمى (المتخرجين) ويحول دون بطالتهم ، الأمر الذى يتطلب بالدرجة الأولى ضرورة تطوير التعليم (من حيث المحتوى والمناهج والطرق والأدوات) ، على نحو يربطه ربطا مباشرا بمتطلبات التعليم المتطور كنظام ، لا ينبغى أن تكون مخرجاته هى مجرد جيش كبير العدد من المتعلمين ، وإنما ينبغى أن تكون تلك المخرجات فى صورة كوادر وقدرات مؤهلة على العمل المنتج الخلاق فى مختلف المجالات التى يتطلبها هدف زيادة الانتاج وتقدمه ، وبالتالى تحقيق التنمية الشاملة واستتباب الأمن وتحقيق الاستقرار .

د - انه من الأهمية بمكان خاصة بالنسبة للدول النامية (التي من بينها مصر) أن يتم اختيار نمط الانتاج - عند تخطيط التنمية الشاملة - على أساس اشباع حاجات مختلف الجماعات التي ينقصها الحد الأدنى من المعيشة كأولوية أولى ومطلقة خاصة اذا كان الدخل القومى بها غير موزع توزيعاً عادلاً .

وفى هذا المجال لا يجوز مطلقاً عند ربط العمل بالمجتمع المنتج الأخذ بـ " النموذج الغربى فى الانتاج " الذى أصبح مهتماً بانتاج سلع الاستهلاك الكمالية والمعمرة بعد أن استوفى احتياجاته من انتاج الأساسيات . ذلك نموذج غير قابل للتطبيق الا فى ظروف المجتمع الغربى ، ومن التناقض أن نبحث فى مصر عن الاحتياجات الأساسية بالاستيراد من الخارج ، ثم ننتج السلع الاستهلاكية الكمالية والمعمرة ، ولا يمكن للتعليم أن يكون أداة لهذا النوع من الانتاج ، فالتعليم يتحمل مسؤولية تأهيل الموارد البشرية من أجل الحياة المنتجة فى مجتمع سريع التغير ، ولحل المشكلات التى تواجهنا اليوم وغداً (١) .

لكل هذا لا بد من اختيار نمط للانتاج يركز على البنى الرئيسية التى من شأنها اشباع الحاجات الأساسية بصفة عامة والحاجات الخاصة بأفقر قطاعات السكان فى ظل الظروف السائدة. للتوزيع غير العادل للدخل القومى بصفة خاصة ، وهو ما ينعكس على نوع التعليم وبرامجه والقدرات والمهارات التى يولدها .

وجدير بالذكر فى هذا الشأن أنه قد اتضح من الدراسات التى قام بها عدد من الباحثين فى هذا المجال ، الأهمية القصوى لهـذـه

القضية وذلك بكشفهم عن أن مجرد التوسع فى التعليم النظامى ، مع محاولة تحسين نوعية التعليم باتباع المناهج التقليدية ، لن يكون له بوجه عام أثر فى الحد من الفقر فى الريف ، بل ان الفقر سوف يتجه نحو الزيادة نتيجة للهجرة ، وأن بطالة المتعلمين سوف تزداد ، وتوزيع الدخل سوف يزداد سوءاً ، وأن الوسيلة الوحيدة والبالغة الأهمية للتأثير فى توزيع الدخل وتكاليف التعليم النظامى ، وتخفيض الضغوط على التوسع التعليمى فى المرحلة العالية ، لا يكون الا بتغيير أنماط التعليم ومستواه ومحتواه ووسائله لكى نتحول الى مجتمع منتج توجد فيه فرص العمل للجميع .

وقد أكدت هذا استراتيجية تطوير التعليم فى مصر والخطة الشاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ولهذا ينبغى ترجمة متطلبات هذه التنمية الى مضمون تعليمى مع الالتزام بالمرونة والحركة داخل العملية التعليمية لمواجهة تطورات التنمية .

وإذا كان التعليم - كما أكدنا أكثر من مرة - يمارس دوره فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عن طريق تزويد المجتمع بالخبرات والمهارات الفنية والادارية اللازمة لدفع عجلات التنمية الشاملة وتنشيطها ، فقد طلبت الاستراتيجية من التعليم توفير القوى البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا رفيعا بمهارات وقدرات ومعارف وخبرات تتزايد الحاجة اليها دواما بتطور المجتمع وتلاحق الستغيرات " على أنه لا يجوز أبداً أن ينظر الى التعليم بوصفه مجرد أداة للتنمية الاقتصادية فقط ، أى ليتمكن الأفراد من زيادة ما ينتجونه من السلع والخدمات ، بل يجب أن يهدف أيضا وفى ذات الوقت الى رفع مستوى

الحياة الانسانية من الناحيتين الاجتماعية والثقافية " (١) .

نحو تعليم انتاجي :

نظرا للغموض الذي يكتنف مفهوم العمل المنتج واختلاف التفسيرات المعطاه له - والتي تعكس فى الواقع خصوصيات نظم التعليم والانتاج المختلفة - رأينا أنه من المفيد أن نقدم ، على سبيل المثال - بعض التعريفات الحديثة الخاصة بهذا المفهوم ، ومنها ما يركز على (المهارات) التى يستدعى اكتسابها تعلم تقنيات الإنتاج ، ومنها ما يشدد (على قيم) العمل المنتج ووظائفه الاجتماعية والأخلاقية والعقائدية ، على أن القليل من هذه التعريفات يتوقف عند الدور الذى يمكن أن يلعبه العمل المنتج - كعنصر من مدخل تربوى جديد - فى خلق اهتمامات ومعارف وأفكار جديدة (٢) .

وبالاستناد الى هذه التعريفات يصبح العمل المنتج فى التربية :

- " كل نشاط يسمح باكتساب مهارات الانتاج عبر ممارسة النشاط المنتج المعنى " و " النهج العقلى الذى يصاحبه عادة عمل يدوى ، على أن جميع أشكال النشاط والعمل اليدوى ليست منتجة تربويا " .

- " كل عمل مفيد اجتماعيا .. يشتمل على النشاطات الانتاجية من جهة .. وعلى نشاطات الخدمات والنشاطات الفكرية والفنية التى هى فى أوضاع عمل فعلية من جهة ثانية " .

(١) احمد فتحى سرور : استراتيجيات تطوير التعليم فى مصر ، مرجع سابق ص ٩٩ .

(٢) أنطوان خورى (مترجم) : ادخال العمل المنتج فى التعليم ، مجلة التربية الجديدة ، مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى البلاد العربية ، بيروت ، العدد الثالث والعشرون ، مايو /

- " تلقين المتعلمين مجموعة من الاهتمامات ، والمواقف والمهارات الضرورية للمشاركة الجدية فى الحياة العاملة ... والتجربة التعليمية المولدة للمهارات والمعارف والمواقف المفيدة اجتماعيا " .
- " زرع حب العمل فى نفوس التلاميذ وخلق الايمان العميق بأن من واجب الفرد الاسهام فى تقدم المجتمع ، واعتبار أن التربية من أجل العمل هى التى تلقن الانسان المبادئ الاخلاقية العالية والمعتقدات الأيديولوجية " .
- " مجموع النشاطات الفكرية أو اليدوية التى تسهم فى تلبية الحاجات الفردية أو الجماعية ، مثل التغذية ، الصحة ، الشفافة والتوازن الاجتماعى .. الخ والتى تسهل تنمية القدرات البشرية من أجل دمج الفرد فى المجتمع " (١) .
- ان مفهوم (المدرسة المنتجة) أوسع وأعمق وأبعد نظرا مما يظن كثيرون . فهو يذهب الى ما وراء جدران المدرسة وحدود التعليم ليبصر (مخرجاتها) - أى المتعلم بعد تخرجه - ماذا افاد واستفاد من مجتمعه نتيجة ما حصله فى التعليم من قبل ، وينفذ الى ما حققه هذا التعليم بالفعل من هدف وما حققه المجتمع بالفعل من هدفه فى التعليم ، ويوازن بين عوائد هذا التعليم وما أنفق عليه من جهد ومال، وبعبارة أخرى تهتم المدرسة المنتجة (بمصداقية) و (جدوى) تعليمها فى الحياة ، اهتمامها بالجهود والنتائج التنظيمية المتعلقة بالمدخلات والوسائل والمنتجات والنتائج النهائية (٢) .

(١) المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٢) محمد أحمد الغنام : المدرسة المنتجة ، مجلة التربية الجديدة ، مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى البلاد العربية ، العدد التاسع والعشرون .

بهذه الحدود ترى المدرسة المنتجة التعليم " صناعة تحويلية " مثلها مثل سائر الأنشطة الانتاجية ، قابلة للكسب والخسارة ، ذات قيمة مضافة ، أو قيمة ناقصة ، أو بغير قيمة تقريبا ، لا لأنها خير أو شر بذاتها ، أو حتى بمدخلاتها ، ولكن بسبب تنظيمها وادارتها على نحو يؤدي بها الى (ناتج نهائى) ومخرج يخدم أو لا يخدم احتياجات السوق (المجتمع) ومطالبه ، وينسجم أو لا ينسجم مع مواصفاته المرجوة من ناحية ، وتعلو أو تنقص قيمته (الثقافية) على ما أنفقته هذه الصناعة (أى التعليم) من جهد ووقت ومال من ناحية ثانية .

وهكذا نجد أنفسنا عند (المدرسة المنتجة) أمام رؤى شمولية (شمولية) (انسانية) ، (علمية) للتعليم ، انه كل تعليم لا ينبت أو ينزل عن المجتمع أخذا وعطاء ، مدخلات ومخرجات ، والانسان المتعلم - مستقبلا وحاضرا غاية ووسيلة ، فردا فى ذاته وعضوا نافعا فى مجتمعه ، هو بؤرة اهتمام المدرسة ، وصدق تعليمه وفائدته وقيمته المضافة فى الحياة هى الشغل الشاغل لها .

ثم ان هذه الرؤية الشاملة الانسانية العلمية للتعليم تتم من (منظور نظامى) يجعل هذا التعليم وكأنه (خط عمل) أو (خطة انتاج) متملة الحلقات ، بدءا من المدخلات و (الموارد) التى تنبع من خارج المدرسة (المجتمع) ، وانتهاء (بالمخرجات) التى تتفاعل مع المجتمع ومؤسساته بعد التخرج ، ومرورا (بالعملية) و (المنتجات) و (الناتج النهائى) ، وعلى خط العمل أو الانتاج هذا يجرى حساب دقيق لكل خطوة فى ضوء احتمالات الكسب والخسارة والعوائد الايجابية والعوائد السلبية للتعليم .

وفى أحدث التقارير الرسمية عن التعليم الفنى ، نجد وعيها

بالدور الانتاجى للمدرسة الفنية ، حيث نظر التقرير اليها على انها " وحدة انتاجية " كما تعتبر مصدر اشعاع للبيئة المحيطة بها ، كل فيما يخصه وبما يتوافر بهذه المدارس من امكانات مادية وبشرية يمكنها القيام بدور انتاجى وخدمى على ألا يتعارض ذلك مع العملية التربوية وأهدافها . هذا بالاضافة الى اشعار الطالب بقيمة ما ينتجه واسهامه فى سد النقص فى بعض المنتجات المطلوبة للبيئة المحيطة بالمدرسة ، وذلك تأكيداً للقرار الوزارى رقم ١٤٨ لسنة ١٩٧٧ ولائحته التنفيذية رقم ١٩ لسنة ١٩٨١ والخاص بمشروع رأس المال الدائم للتعليم والانتاج بمدارس التعليم الفنى (١) .

ومن أجل هذا فقد أوصت اللجنة التى شكلت من أجل تطوير التعليم الفنى بما يأتى :

- (١) ضرورة تأكيد دور المدرسة كوحدة تعليمية انتاجية وزيادة فاعليتها واتساع مجالاتها فى اقامة مشروعات انتاجية لها علاقة أكيدة بالناحية التعليمية و متمشية مع متطلبات البيئة .
- (٢) المتابعة الميدانية من لجان مشروع رأس المال لتحقيق الغرض منه .
- (٣) اعداد دراسات وبحوث ميدانية عن التطور الحادث فى المنتجات سواء بخفض تكاليف انتاجها او تحديثها أو تحسين نوعيتها بما يتمشى مع العملية التعليمية ومتطلبات البيئة .
- (٤) العمل على ايجاد نظام لتقييم مشروع رأس المال بالمدارس ووضع حوافز للانتاج والعاملين بالمشروع .

(١) وزارة التربية والتعليم : دراسات فى تطوير التعليم ، القاهرة ،

وبطبيعة الحال ، فإن الطريق الى هذا ليس سهلا ، ذلك أن هناك
 كما غير قليل من المشكلات التي تطرحها فكرة هذه المدرسة ، ومثل هذه
 المشكلات تحتاج الى مزيد من الدراسات التي تقوم بها فرق بحثية ،
 والسؤال الرئيسي الذي يطرح هنا (١) : ما الاستراتيجيات التي يمكن
 انتهاجها من أجل ادخال العمل المنتج في مناهج المدرسة الثانوية
 التجارية ؟

يتضح من تحليل التجارب التي أجريت في هذا المضمــــار ، أن
 الاستراتيجيات التربوية لا تنحصر بالنظام التعليمي وحده ، بل تتعداه
 لتشمل نظام الانتاج ، فضلا عن المجتمع والعائلات ، وتبرز عند مختلف
 هذه المستويات والمراجع ظواهر مقاومة وانفتاح معا في آن واحد ،
 فكيف نستطيع تنظيم التعاون والتنسيق بينها جميعا ؟ .

كيف - وبأية وسائل - يمكن اضافة مزيد من المرونة والابداعية
 على العلاقات القائمة بين نظام الانتاج والنظام التعليمي والنظام
 الاجتماعي ، متجنبين في نفس الوقت أن يطفئ المنطق التربوي على
 الخلق الثقافي وعلى الانتاج ، أو أن تؤدي المقتضيات الاقتصادية ،
 بالمقابل ، الى افراغ العمل التعليمي والخلق الثقافي من مادتهما
 وجوهرهما ، وكيف تستطيع مختلف الأطراف المعنية بهذه العلاقات أن
 تتفاعل فيما بينها ؟

وما الأساليب التي ينبغي اعتمادها والوسائل المطلوب تعبئتها
 لضمان تنسيق أفضل وتعاون أنجح بين التعليم والعمل ، بين الوزارات
 المختلفة ، وبين مؤسسات الانتاج أو التعاونيات والمؤسسات التربوية ،

(١) أنطوان خوري : ادخال العمل المنتج في التعليم ، مرجع سابق

الأسر ، المجتمعات المحلية ، الجمعيات والمصالح الاجتماعية والثقافية
التلاميذ والمعلمين ؟ .

وكيف يمكننا أن نأخذ في الاعتبار الذاتية الثقافية للتلاميذ
والآباء والمجتمعات المحلية ، لدى تنظيم العمل المنتج داخل المدرسة؟
وكيف نشرك العاملين وتنظيماتهم النقابية في تنمية التعليم
عن طريق العمل ؟

ان تعدد الهيئات المعنية بإدخال النشاطات المنتجة في التعليم
يفرض وجود تشكيلة من الأهداف تقابل أهم مصالح ومسؤوليات كل من هذه
الهيئات ، فكيف نستطيع والحالة هذه التوصل الى تحديد متلاحم ومتناسق
لمختلف الأهداف (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية) التي
ترسم في الغالب لإدخال العمل المنتج الى المدرسة ، آخذين في الاعتبار
مصالح نظام الإنتاج من جهة ، ومصالح التلاميذ والمعلمين من جهة
ثانية ، ومصالح المجتمعات والأسر من جهة ثالثة ؟

وأخيرا ، فان ادخال العمل المنتج الى المدرسة يصطدم بصعوبات
جوهرية، وبخاصة من جهة طبيعة واختيار النشاطات الواجب دمجها في
المناهج التعليمية ، وتعود هذه الصعوبات الى قيود اقتصادية
وتنظيمات ادارية ، أو الى مشكلات خاصة بالبنية الأساسية - نقص
التجهيزات أو الأماكن أو قطاعات التجارة والخدمات ، نقص المصالح
الاجتماعية الثقافية .

أما بالنسبة الى النشاطات الانتاجية داخل التعليم الثانوى
التجارى ، فالسؤال المطروح هو ، هل على النظام التعليمى أن يقبل
فقط بالنشاطات التي تفرضها خصائص البيئة التي تعمل المدرسة ضمنها،

أم هل ينبغى السعى الى تنويع التجارب الانتاجية عن طريق المنهج
الدراسية ، وانشاء وحدات انتاجية ومختبرات خارج المدرسة ، وتنظيم
تمارين محاكاة ، وتوسل التقنيات السمعية والبصرية ، بشكل يحفز
تنمية الروح الابداعية الخلاقة ؟ .

بطالة المتخرجين وتحديث المجتمع المصرى :

تشير تقارير وبحوث متعددة الى أن هناك (فائضا) فى متخرجى
التعليم التجارى ولا شك أن هذه المقولة يستتبعها اقتراح بتقلييل
أعداد المقبولين فى هذا النوع من التعليم (١) .

ان هذا هو الحل اليسير ، لكن الحل الصحيح لا يبرز الا من خلال
اعادة النظر فى التشخيص .

ان هناك افتراضا اساسيا يقوم عليه الاعتقاد بأن التعليم نوع
من الاستثمار الجيد فى التنمية القومية ، وهو اعتقاد يشيع وينتشر
الآن بين رجال التربية والاقتصاد فى جميع أنحاء العالم ، وينص هذا
الافتراض على أن نظام التعليم سوف ينتج أنواعا ومقادير من الموارد
البشرية يتطلبها النمو الاقتصادى ويفتقر اليها وأن الاقتصاد سوف
يستخدم هذه الموارد البشرية فى الحقيقة استخداما حسنا . ولكن
لنفترض أنه أنتج المورد الصحيح ولكن الاقتصاد لم يستخدمه الاستخدام
السليم ، ما الذى يترتب على ذلك ؟ سوف تحوم الشكوك حول انتاجية

(1) Abdel-Azeem T. Shaban : *Social Justice and Efficiency in Egyptian Education, A Critical Investigation of the Bases of The Egyptian Philosophy, 1952 to the Present, Ph.D. in Education, University of Pittsburgh, 1981, p. 227.*

التعليم وتشار حول مدى فاعلية وجدوى ما وضع فيه من استثمار (١).

ان هذا هو ما يحدث تماما اليوم لا فى مصر وحدها وانما فى كثير من الدول ، فنظم التعليم فيها مقصرة للغاية فى انتاج الأنواع الصحيحة التى تحتاج اليها من القوى البشرية ، بل والأعداد الكافية منها لاحداث أفضل تنمية ممكنة . وبنفس الدرجة فان الهياكل الوظيفية وحوافز العمل ضعيفة فى تكوينها بحيث لا تستخدم الأفراد المتعلمين على أفضل نحو ، ومن ثم لاتخدم الاحتياجات الحقيقية للتنمية .

ان القاعدة المشهورة (الحاجة أم الاختراع) هى نفسها المبدأ الأساسى هنا ، بمعنى أن عملية " تحديث " المجتمع من شأنها أن تخلق حاجات جديدة. متعددة ومطالب متنوعة من القوى العاملة لا سبيل أمام المجتمع لتوفيرها الا من خلال تغيير جذرى فى جهاز التعليم المختص ، ولعل مزيدا من المناقشة لمسار المجتمع الحديث توضح لنا هذا :

فالثورة العلمية والتقنية التى برزت فى السنوات الأخيرة،والتي يرجى لها أن تغير طبيعة الحضارة الحديثة وأسسها ، تأتى كبديل ، بل كظاهرة مناقضة للثورة الصناعية الأولى التى عرفناها حتى السنوات الأخيرة ، ولهذا يطلق عليها أحيانا اسم الثورة الصناعية الثانية .

ذلك أن وسائل العمل والانتاج بدأت تتغير ، لتجاوز حدود الآلات الميكانيكية التى عرفتها الثورة الصناعية الأولى ولتأخذ شكلا الأوتوماتية (التحرك الذاتى والسيبرناطيقا) ولتصبح بالتالى قادرة على الاضطلاع بوظائف مستقلة ، مستقلة عن العمال والمنتجين ، تجعل منها مركبات للانتاج مستقلة .

ثم ان موضوعات العمل والانتاج ومواد العمل والانتاج تغيرت وتعددت أيضا فى اطار هذه الثورة الجديدة ، فلم تعد مقتصرة على الموارد التى تقدمها لنا الطبيعة ، بل تجاوزتها فأبتكرت منتجات صناعية لا حصر لها ، ولاسيما بعد النمو الهائل للصناعات الكيماوية ، تلك الصناعات التى حررت الانسان من المواد الأولية الموجودة فى الطبيعة ومن خصائصها الثابتة ، على نحو ما نرى فى انتاج المواد الصناعية التركيبية والمواد البلاستيكية والصناعات البتروكيماوية وسواها (١) .

بالاضافة الى ذلك تغيرت قوى الانتاج بفضل تلك الثورة العلمية والتقنية ، ودخلت فى الميدان قوى انتاجية جديدة ، ومصادر طاقة جديدة ، كالطاقة الكهربائية والالكترونية والنووية ، ولعل أبرز القوى الانتاجية الجديدة التى بدأت تلعب دورا أساسيا بفضل هذه الثورة هى القوى الناجمة عن استخدام البحوث العلمية من جهة والتقنيات الادارية والتنظيمية من جهة أخرى ، فالبحوث العلمية التى تقوم قبل مرحلة الإنتاج والتى تساعد على توليد طاقات انتاجية جديدة ومواد جديدة ومنتجات مبتكرة جديدة ، تغدو يوما بعد يوم عنصرا أساسيا من عناصر زيادة الإنتاج ، والتنظيم العقلانى للإنتاج والدراسة المسبقة للخطوات التى ستمر بها عملية الإنتاج ، وكل ما يتصل بفن ادارة الإنتاج وتسييره *Management* غدت كذلك عنصرا رئيسا من عناصر الاستخدام الامثل للموارد المادية والبشرية والمالية التى تدخل فى عملية الإنتاج .

(١) عبد الله عبد الدايم : الثورة التكنولوجية فى التربيــــــــــــــــة

العربية ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٧٨ ، ص ٤٠ .

وهكذا أصبح التركيز فى عملية الانتاج يشدد على تلك المرحلة التى بدأت تعرف باسم " المرحلة السابقة على الانتاج " Pre-*production* وأصبح الجهد الأساسى الذى يبذل منصبا على هذه المرحلة لا على مرحلة الانتاج المباشر التى بدأ دور الانسان فيها يضمحل ويتناقص . ومعنى هذا أن أهم ما فى عملية الانتاج أخذ يرتسد يوما بعد يوم الى ما يقوم به البحث العلمى والتقنيات التنظيمية من دور حاسم فى تطوير الانتاج وتجديده كما وكيفا ، ومعنى هذا أن دور العلماء الباحثين والاداريين والمنظمين للانتاج والمسيرين له ، أخذ يغدو الدور الأساسى البارز الذى تتضاءل أمامه سائر الأدوار (١) .

وقد عرف الاقتصاديون من وقت طويل أن زيادة الدخول مع زيادة الانتاج تؤدى الى تحول الاستهلاك من السلع الزراعية الى السلع الصناعية ، وقد أخذ هذه الفكرة ونماها بشكل كبير الاقتصادى الفرنسى جان فوراسيتيه *Jean Fourasité* فقد قسم الأنشطة من حيث التقدم الفنى الى ثلاثة قطاعات ، قطاع أولى وتمثله الزراعة بوجه خاص ، ويعرف تقديما فنيا محدودا ، والقطاع الثانى ويتكون من الصناعات التحويلية ويعرف تقديما فنيا ضخما ، وأخيرا القطاع الثالث او قطاع الخدمات ، والتقدم الفنى فيه يكاد يكون معدوما .

وفى مواجهة هذه التطورات فى جانب الانتاج نتيجة للتقدم الفنى نجد أن تطور حاجات الاستهلاك لم يكن مماثلا ، فالطلب على استهلاك السلع الزراعية (القطاع الأول) لم يزد سوى زيادة محدودة جدا ، وزاد الطلب على استهلاك السلع المصنوعة (القطاع الثانى) زيادة كبيرة ، ولكنها تكاد تقترب الآن من الاشباع ، وأخيرا فان الطلب على الخدمات (القطاع

الثالث) يزيد زيادة كبيرة ولا ينتظر أن يصل إلى اشباع قريب ، وقد أدى هذا التطور المزدوج للانتاج والاستهلاك الى تغيير هيكل العمالة . ويكفى في هذا الصدد مقارنة الهيكل الحالي للقوة العاملة في الدول المتقدمة بمثيله في القرن الماضي ، ففي القرن الماضي كان أكثر من ٨٠٪ من أفراد اليد العاملة يعملون في الزراعة . والآن نجد أن نصيب الزراعة يتناقص باستمرار ، فهي في الولايات المتحدة حوالى ١٠٪ ، بل انها في انجلترا لا تحتل أكثر من ٥٪ من قوة العمل ، وعلى العكس من ذلك نجد أن نصيب القطاعين الثانى والثالث فى تزايد مستمر . والملاحظة الجديرة بالذكر هي أنه بعد حد معين يبدأ تزايد القطاع الثالث بشكل كبير ، حتى أنه يمثل الآن فى دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية حوالى ٥٥٪ من قوة العمل ، ويرى فوراستيه أن الوضع الطبيعى بعد تحقيق كافة التغييرات اللازمة يكون بتوزيع القوة العاملة على النحو التالى ١٠٪ فى القطاع الاول ، ١٠٪ فى القطاع الثانى ، ٨٠٪ فى قطاع الخدمات (١) .

وهكذا يتضح أن حضارة الآلة ستكون حضارة خدمات بالدرجة الأولى، وبالتالي ، فإن تحديث وتطوير المجتمع المصرى من شأنه - كما قلنا - أن ينوع ويعدد من احتياجاته من القوى العاملة من التعليم التجارى الذى يبرز فى مقدمة أنواع التعليم فى سد حاجة مجتمع المستقبل المتجه الى التزايد فى قطاع الخدمات .

وقضية المتخرجين ليست قضية " أعداد " حيث قد تتعدد حاجات المجتمع اليهم لكن " نوعياتهم " قد لا تؤهلهم بالفعل الى سد هذه الاحتياجات ، مما يوجب التأكيد على " توصيف " المهن التجارية

الادارية بحيث يكون هذا التوصيف مرنا يتغير بتغير الحاجات ويتسع ويضيق بحسب متطلباتها ، ويراعى كل هذا فى عملية التعليم بمدارس التعليم التجارى .

فضلا عن ذلك فان هناك توجهها عاما " لنوع " التعليم المستقبلى

• المراد

فالتربية التى ننادى بها الآن لا تقبل الاقتصار على التربية الصيانية القائمة على المحافظة على الموجود ، وعلى عدم تغييره ، ولا تقبل النكوص عن التغيير ، ولا تقبل التوقع والابتعاد عما يجرى من تغيير حتمى نعيشه فى كل المجالات ، ذلك لأن الاتجاه النكوص من شأنه أن يولد حالات اغتراب تسبب التعاسة والاكتئاب وتخفيض الانتاجية ، ومن شأنه كذلك ألا يستخرج كل طاقات الفرد فتظل خاملة غير مستخدمة (١)

كما أنها لا تقبل أن تكون تلاؤمية بمعنى أن تجارى التغيير وتسايره ، فمن الجائز أن التغيير لا يكون مقبولا فى مجاله ، او فى سرعته ، او فى اتجاهه ، فبنفس الطريقة نرفض التربية التلاؤمية المسائرة .

لكن التربية التى نريدها هى تربية توقعية تقوم على أساس توقع ما يمكن أن يحدث ، وتحاشيه أو مقاومته أو تغييره قبل أن يقع ، فبدلا من أن يفاجأ الانسان بزيادة سكانية غير متوقعة ، فانه يعد العدة لذلك فى تصميم المدن مثلا حتى لا يصرف جهوده فى حل مشكلات

(١) عبد العزيز القوصى : تقديمه لكتاب : التعليم وتحديات

المستقبل ، اعداد جيمس . و . بوتكن وآخرون ، القاهرة ، المكتب

المصرى الحديث ، ١٩٨١ ، ص ١٤ .

عارضه نشأت عن عنصر المفاجأة وعنصر عدم الاستعداد .

وحيث أننا نعمل دائما لمواجهة مواقف جديدة ، فان التعليم الصياني سيكون عديم الفائدة. تقريبا ، ولا بد أن نهيب الفرد للابتداع والابتكار والتفكير والتطبيق والتجديد ، ولهذا لزم الاتجاه نحو التربية الابتكارية الابتداعية ، لا نحو مجرد الحفظ والتذكر .

وبما أن العالم متغير ، والمواقف متجددة ، فلا بد أن يكون الشخص قادرا على أن يسبق هذه المواقف ويستعد لها حتى لا يصدم فيها ، فنحن نريد أن نستبعد التعلم عن طريق الصدمات ، ونستبقي التعلم عن طريق التحكم في احداث المستقبل ونريد أن نعد الشخص ليكون خصب الفكر يستدعي البدائل المختلفة ، ويزنها ويقارن بينها ، ويصدر حكمه عليها ، حكما مبنيا على ما ينتج عنها وما يترتب على استخدامها .

كذلك لاحظنا أن التغير لايتناول مجالا بعينه يمكن ان نخصه بفرع من فروع العلم والمعرفة كالكيمياء أو الطبيعة أو الرياضة فالتغير يشمل السكان وأنشطتهم وبيئتهم ، وتتمركز كلها حول الانسان فلا يمكننا معالجة المشكلات من الوجة الكيموية أو الطبيعوية أو الجيولوجية ، ولكن لدينا مشكلة مثل تلوث البيئة تنبثق عنها أمور كيموية وأمور بيولوجية وأمور نفسية ، وهناك فرق كبير بين جميع جهود هؤلاء المختصين لتلقى علومهم لكل مشكلة ، وبين مواجهة مشكلة تنبثق عنها اتجاهات يتعاون فيها أفراد مختلفون (١) .

ومن هنا نجد أنفسنا أمام التعلم التشاركي أو التربوية التشاركية حيث تنبثق مجالات مختلفة من مشكلة واحدة ، يضاف الى هذا

أن المشكلات العالمية ليست مشكلة مكان بعينه ، أو انسان بعينه ، فخطر التسابق التسلحي خطر عالمي ، وخطر التوتر بين الشرق والغرب خطر عالمي . وكذلك انعدام التفاهم بين الشمال والجنوب خطر على الانسانية جمعاء ، وخطر التلوث خطر عالمي ، وخطر قتل الغابات والأدغال خطر انساني .. وهكذا ، وبهذا يصبح للتربية التشاركية مفهومان : احدهما ، انبثاق المجالات من مشكلة واحدة ، ثم القاؤها لتنظيم الحل ، وثانيهما ، تعاون الأفراد والدول وتعاضدهم في مواجهة الموقف (١) .

مناهج التعليم التجارى :

لم يعد مقبولا أن يعتمد تطوير المناهج عن طريق الحذف والاضافة فيما يشبه اصلاح الملابس القديمة المستهلكة دون الاعتماد على الأسلوب العلمى فى التطوير اللازم والذى يراعى التغيرات الاقتصادية الهامة التى حدثت فى مجتمعنا والتى تولدت عن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وما صاحبها من تطور فى نظم الادارة والتنظيم ، بالاضافة الى تغير نمط التفكير السائد لدى الأفراد تجاه أمور اقتصادية وادارية بعينها ، ارتبطت بهذه السياسة الجديدة (٢) .

ومن هنا فمن الاهمية بمكان أن يبنى تطوير مناهج التعليم

التجارى على الأسس والقواعد التالية : (٣)

- (١) المرجع السابق ، ص ١٦ .
- (٢) سالم حسن على هيكىل : أثر التغيرات الاقتصادية والادارية على تطور نظم التعليم التجارى ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ .
- (٣) سعاد خليل اسماعيل : مطالب التنمية على محتوى التربية فى الوطن العربى ، مجلة التربية الجديدة ، العدد السابع ، ديسمبر ١٩٧٥ ، ص ٣٦ .

- (١) النظر الى تطوير المناهج على أنه عمل علمى اجتماعى اقتصادى،
 أما كون هذا التطوير عملا علميا فلأنه يقوم على البحث والدراسة
 فى طبيعة الانسان ومطالب المجتمع واحتياجات الاقتصاد وامكاناته
 وأما كونه عملا اجتماعيا فلأنه يعنى تغيير البشر الذين يتولون
 أمره من معلمين وطلبة ومواطنين . وأما كونه عملا اقتصاديا ،
 فلأن رجل الاقتصاد والمسؤول عن الخدمات والادارة والهيئات
 النقابية والمهنية يشاركون فيه .
- (٢) تأكيد مفهوم المنهج لاعلى أنه عدد من المقررات الدراسية
 وانما مجموع الخبرات التربوية التى تنظمها وتشرف عليها
 المؤسسة أو الجهة المسؤولة عن التعليم ، تلك الخبرات التى
 يمارسها المتعلمون - داخل المدرسة وخارجها - لغرض احداث
 تغييرات معينة فى سلوكهم وفق الأهداف التربوية المرسومة .
- (٣) اقامة وزن كبير للخبرات التى يحصل عليها الفرد خارج المدرسة
 وبخاصة فى مواقع العمل والانتاج والخدمات المتقدمة ، وادخالها
 فى الحساب عند تقدير تحصيله وتقويم نموه .
- (٤) اعادة توزيع محتوى التعليم وخبراته بين المدرسة والمؤسسات
 الاقتصادية والاجتماعية بحيث تشارك هذه المؤسسات المدرسية
 مسؤلية التعليم فى توافق وتكامل .
- (٥) جعل المادة التعليمية فى المدرسة ، وحيثما قدمت ، ذات قيمة
 وظيفية ، وطبعها بالطابع العلمى التطبيقى ، والاهتمام
 بتوجيهها لتمكين الأفراد من القدرة على المشاركة فى تطوير
 الحياة والمساهمة فى رفع مستوى الانتاج والنهوض بالمجتمع .
- (٦) تعبئة كل أدوات الفرد من عقل ويد ولسان ووجدان ، فى عملية

التعلم، اثرء لهذه العملية وتحقيقا للنمو المتكامل لذلك الفرد الى أقصى درجة ممكنة وضمانا لغرس حب العمل وتنمية القدرة عليه .

(٧) ربط محتوى المناهج بواقع المجتمع من حيث مشكلاته واحتياجاته وامكاناته ومتطلباته ، وجعل برامج تطوير البيئة جزءا أساسيا فى مناهج الدراسة .

(٨) تنمية التجارب التربوية الرائدة ذات الصيغ الجديدة. فى المناهج ، ضمن اطار المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية

(٩) تنويع الخبرات التعليمية من حيث المادة والمستوى وطرق التعلم والتعليم لتناسب مع استعدادات وقدرات وميول وظروف وخلفيات المتعلمين ، وهذا يتطلب أن يعاد النظر فى تركيب البنـى التعليمية بما يوفر القدر الكافى من المرونة وبحيث يتسع مجال الاختيار أمام المتعلمين ويتمكنوا من اتباع أنماط متعددة من التربية ، مع الاهتمام بالتوجيه التعليمى الذى يعين المتعلمين على حسن اختيار ما يناسبهم .

(١٠) توجيه المناهج منذ البداية نحو تمكين الفرد من تنمية ذاته والتعرف عليها واكسابه القدرة على التعلم الذاتى والبحث عن مصادر المعرفة والخبرة ، وخلق روح المبادرة والابتكار فيه ، وكل هذا يتطلب إعادة النظر فى البنية المدرسية ومحتواها وأوقاتها وأساليبها ، وإعادة تنظيم العلاقة بين المعلم والمتعلم بحيث يتحول دور المعلم من مسيطر وناقل للمعرفة الى كونه محفزا ومشجعا ومساعدة للمتعلم ليحصل عليها معتمدا على نفسه .

بنسبة ثابتة من رأس المال تقوم بصفة عامة على الاقراض والاقتراض
فى اطار علاقة الدائن والمدين .

ومن ثم تتأكد الحاجة العاجلة الى تطوير المناهج الدراسية
بالتعليم التجارى وتدريبها وتطبيقها على صور الاستثمار المستحدثة
وأساليب توظيف الأموال فى اطار أحكام الشريعة الاسلامية لمواكبة
التطور ، الأمر الذى أصبح مطلباً محلياً فى مصر ومطلباً عالمياً فى
العالم العربى والاسلامى (١) .

وبناء على ما سبق ، فانه ينبغى تطوير منهج الرياضة المالية
والتجارية وكذلك منهج المحاسبة المالية والمحاسبة الحكومية من
منظور اسلامى ، أنه ينبغى تقديم وتاصيل المفاهيم الاسلامية فى الأموال
والمعاملات المالية لا كمجرد تراث اسلامى فحسب ، بل كمنهاج مبسط بلغة
العصر ترتبط مقرراته الدراسية بـ صور الأموال والمعاملات المالية
المعاصرة وتطبيقاتها التى نعيشها .

وتطبيقاً لذلك قام أحد الباحثين بالفعل بتجربة عملية على
طلاب الصف الثانى من التعليم الثانوى التجارى العام بهدف التعرف
على مدى نجاح تدريس احدى وحدات المقرر الدراسى الجديد فى الرياضة
المالية والذى يتضمن مفاهيم الاستثمار بالبنوك الاسلامية ، وقد ثبت :

— امكانية تنفيذ المقرر المقترح فى ظل ظروف الفصول ذات الكثافة
العالية وهو ما يشير الى واقعية هذا المقرر ، وهذا يعنى
مؤشراً عملياً على امكانية تطوير مقرر الرياضة المالية بالمدرسة

الثانوية التجارية حيث يتضمن مفاهيم التمويل والاستثمار
بالبنوك الإسلامية (١) .

والجدير بالذكر أن نشير الى غياب مقررات وأنشطة دراسية فسي
التعليم التجارى خاصة فى مجال دراسة الفتيا وهن الكثرة الغالبة
من بين طلابه ، فمثلا لا توجد دراسات فنية لتنمية وترفيح الذوق والحس
مثل الرسم والموسيقى الراقية ، كما لا توجد دراسات نسوية مبسطة مثل
التدبير والاقتصاد المنزلى ، فهذه الدراسات تعد من الأمور الهامة فى
عملية الاعداد المتوازن للفتاة بجانب الدراسات التجارية والمالية
الأساسية . أضف الى ذلك ، عدم اعطاء التربية البدنية الاهتمام
المناسب الذى يتمشى مع دورها الأساسى فى الاعداد المدرسى للطالب أو
الطالبة ، فعلى الرغم من أن هذه المادة الدراسية توجد على خريطة
الجدول المدرسى فى التعليم التجارى ، الا انها تعاني من اهمال واضح
وعدم ادراك لأهميتها . ولا شك أن غياب المقررات الدراسية مثل ما
ذكرنا يؤدى فى نهاية الأمر الى الاخلال بعملية الاعداد المتوازنة للطالب
أو الطالبة فى هذا النوع من التعليم ، الأمر الذى ينبغى تداركه
على وجه السرعة وبأسلوب علمى سليم (٢) .

ولا شك أن التخصصات النوعية فى التعليم التجارى سواء كان
اعدادها يتم فى نظام الثلاث سنوات أو الخمس ، هى اكثر المجالات

(١) صابر حسين محمود : تجربة تدريس مفاهيم الاستثمار بالبنوك
الاستثمارية ضمن مقرر الرياضة المالية للصف الثانى من المدارس
الثانوية التجارية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ،
جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ .

(٢) سالم حسن على هيكىل ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

حساسية لتغيرات السوق واحتياجات المستقبل ، مما جعلها تحظى بنصيب وافر من المناقشة فى ندوة خاصة بالتعليم الفنى بوزارة التربية والتعليم ، جاء فيها بخصوص هذه التخصصات :

- أ - تخصصات موجودة بمدارس التعليم التجارى وبها عجز فى المتخرجين ووعده مسؤولو التعليم التجارى بدراسة امكانية التوسع فيها وتشمل ، شعبة امناء المخازن - شعبة الادارة والسكرتارية - شعبة التجارة الدولية (الاستيراد والتصدير) .
- ب - تخصص قائم بالتعليم التجارى ويوجد به فائض ، ووعده المسؤولون بدراسة الحد من القبول فى هذا التخصص أو تطويره ليلائم احتياجات سوق العمالة وهو تخصص الشعبة العامة بالمدارس الثانوية التجارية .
- ج - تخصصات جديدة تجرى دراسات لانشائها تلبية لاحتياجات بعض قطاعات الانتاج والخدمات فى المجالات المختلفة ، ويتطلب الأمر دراسة لاعداد خطط التعليم والكتب والتجهيزات لهذه التخصصات وهى :
- تخصص ادارة الموانى والجمارك (حيث جرت دراسة انشاء هذا التخصص فى مدارس مدينتى بورسعيد والاسكندرية) .
 - تخصص شؤون عاملين وتوظيف وعلاقات عامة .
 - تخصص وثائق وحفظ وميكروفيلم .
 - تخصص حاسب آلى (١) .

(١) وزارة التربية والتعليم : ندوة التعليم الفنى ، مكتب وكيل الوزارة للتعليم الفنى ، القاهرة ، ٢٣/٢ - ٢٦/٢/١٩٨٥ .

كذلك عقدت وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع المجلس الثقافي البريطاني برنامجا لتدريب مديري المدارس التجريبية الفنية نظام الخمس سنوات حظى بعدد من البحوث والدراسات التي تناولت تطوير المناهج ، لعل أبرزها التوصية باعطاء مزيد من الصلاحيات لمديري هذه المدارس وهيئات التدريس بها فى اعداد وتعديل وتحديث المناهج ، وزيادة دور المدرسة فى تطوير وسائل التعليم وأن يكون لــــادارة المدرسية دور بارز فى تحقيق مزيد من التكامل بين الدراسات النظرية والعملية بهذه المدارس .

وكذلك التوصية بضرورة الأخذ برأى مديري المدارس وهيئات التدريس بها فيما يتعلق بحاجة هذه المدارس من التجهيزات المدرسية المختلفة ، بالإضافة الى اشراك الادارة المدرسية فى تحديد مواصفات وكميات وموديلات التجهيزات والمعدات الجديدة قبل البت فى شرائها من جانب الوزارة . . الى غير ذلك من اقتراحات وتوصيات (١) .

المعلم :

منذ أن أصبح التعليم مهنة معترفا بها فى القرن التاسع عشر وحتى الآن ، يتطلب انشاء النظم التعليمية الحديثة فى أى مكان ضرورة توجيه العناية الاولى نحو اعداد المعلمين (٢) .

(١) وزارة التربية والتعليم : توصيات ومقترحات برنامج تدريب

مديري المدارس التجريبية الفنية (صناعى - زراعى - تجارى)
نظام السنوات الخمس ، عقد فى ١٥ - ٢٠ فبراير ١٩٨٦ ، بالاشتراك مع المجلس الثقافي البريطاني ، القاهرة .

(٢) سعيد اسماعيل على : التعليم الثانوى ، الواقع والمستقبل ،

القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ ، ص ١١٤ .

وبطبيعة الحال لا نستطيع أن نتوسع في هذا الجزء في مناقشة هذه القضية ، فهذا ما يحتاج الى دراسات ، وبحوث مستقلة ، وانما رأينا الاشارة السريعة اليه هنا حتى تكتمل جوانب الصورة ، فمما لا شك فيه أن هناك الكثير مما يمكن أن يقال بخصوص الأوضاع القائمة لمعلمي التعليم التجارى من حيث عملية الاعداد والتكوين ، وهناك الكثير مما يمكن أن نراه خاصا بالمشكلات والعقبات التى تجعل هذه العملية يشوبها النقص وتعتورها التغيرات والعيوب ، وهناك أيضا الكثير مما يمكن أن نراه يتعلق بما ينبغى أن تكون عليه عملية اعداده. وتكوينه والمواصفات المطلوبة فيه ، والوظائف التى ينبغى له أن يقوم بها حتى يكون بالفعل أداة تحقيق أهداف التربية على وجه العموم وأهداف التعليم التجارى على وجه الخصوص .

كذلك لا نستطيع الا أن نشير هنا الى أن الغالبية العظمى من معلمى التعليم الفنى ، دخل مهنة التدريس عقب تخرجه من الجامعة أو المعاهد العليا مباشرة دون خبرة عملية أو اعداد سابق لممارسة المهنة ، ودخلها مضطرا عن طريق القوى العاملة ، ومن النادر وجود معلم يفضل البقاء فى مهنة التدريس بالتعليم الفنى اذا وجد سبيلا الى عمل آخر ، وذلك بسبب ظروف العمل فى المهنة ، ومن المستحيل أن يقوم تعليم فنى بتحقيق أهدافه ويكون قادرا على ملاحقة تطورات العصر ، والدعامة الرئيسية التى يقوم عليها ، وهى المعلمون ، على هذه الصورة (١) .

(١) محمد عبد الخالق دراز : التعليم الفنى العصرى ، معالم على الطريق ، وزارة التربية والتعليم ، مؤتمر التعليم فى الدولة العصرية ، مركز التوثيق التربوى ، القاهرة ، ١٩٧١ ، على الآلة الكاتبة ، ص ٦ .

وإذا ما أخذنا مثالا على ذلك معلم المواد التجارية ، فسوف نجد أن هذا المعلم يحصل على دخل يقل عما يحصل عليه زملاؤه ممن اتجهوا للعمل بميدان التجارة والأعمال أو الشركات أو المؤسسات مع انهم لا يزيدون عنه فى المؤهل والاعداد ، هذا ولا شك يدفع بالخريج الجامعى الممتاز بعيدا عن التدريس فى المدارس الثانوية التجارية مما يؤثر على مستوى الخدمة التعليمية ، وهناك مشكلة أخرى تتصل بطريقة اعداد معلم الثانوى التجارى ، وهى أن معظم مدرسى المواد التجارية قد تخرجوا فى كليات التجارة ، ولما كان الطابع النظرى هو الغالب على الدراسة بهذه الكليات ، فان معظم مدرسى المواد التجارية فى المدارس الثانوية التجارية تنقصهم الخبرة والدراية بحقيقة ما يجرى فى عالم التجارة والأعمال (١) .

وفيما يتعلق بتنمية مصادر اعداد معلم التعليم التجارى، يقترح ما يلى (٢) :

(١) الاسراع فى انشاء مصدر لاعداد معلم التعليم التجارى ، وقد يتم ذلك عن طريق أحد البدائل التالية :

أ - انشاء كليات تربية نوعية لاعداد هؤلاء المعلمين ، وهذا أمر قد يتعذر تحقيقه على المدى القريب ، نظرا للتكاليف المادية الكبيرة اللازمة لانشاء مثل هذه الكليات ، والتي قد لا يسهل توفيرها فى الوقت الحاضر ، الى جانب المدة الطويلة التى تتطلبها اعداد أعضاء هيئات التدريس اللازمين لها .

(١) على أحمد على : التعليم التجارى فى الميزان ، صحيفة التربية ،

مارس ١٩٦٧ ، ص ٥٧ .

(٢) كلية التربية - جامعة عين شمس : معلم المرحلة الثانية ،

التقرير النهائى ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٧١ .

ب - انشاء شعب جديدة في كليات التربية القائمة لاعداد المعلمين في التخصصات الفنية المختلفة ، تقوم بالاعداد التربوي والثقافي وتستعين بامكانات كليات التجارة في الاعداد التخصصي. وهذا البديل قد تم تنفيذه بالفعل في بعض كليات التربية وربما يكون من العسير علينا التأكيد على ضرورة اختياره ، ذلك أن المسألة تحتاج الى دراسة تفويمية للتجربة ، وتكون نتائج مثل هذه الدراسة هي الفيصل الحقيقي فيما اذا كانت هذه الصيغة هي الأصلح أم لا .

ج - انشاء شعب لاعداد المعلمين في كليات التجارة على نمط الشعبة التابعة لكلية العلوم التجارية والادارية ببورسعيد . ونحن لا نفضل الأخذ بهذا البديل لاعتبارين : أولهما ، عدم امكانية وضع خطة لتوفير الأعداد اللازمة من المعلمين وفقا للاحتياجات الكمية ، اذ أن توجيه الطلاب للالتحاق بهذه الشعبة يتم بدءا من السنة الثالثة وبناء على الرغبات الفردية ، أما الأمر الثاني فهو أن المناخ العام السائد في كليات التجارة - في الوقت الحاضر على الأقل - غير ملائم لتشجيع الطلاب على الالتحاق بهذه الشعبة وغير ملائم كذلك لاعدادهم وفقا لمتطلبات مهنة التعليم . وهذا أمر تشير اليه الدروس المستفادة من الخبرات الماضية ، اذ أن مثل هذا النظام قد أخذ به من قبل ، وتمت تصفيته بعد ذلك لعدم تحقيقه للأهداف المرجوة .

د - ولعل أيسر وأفضل البدائل ، ما اقترحتة لجنة تطوير التعليم الفني سنة ١٩٨٧ برئاسة المهندس فؤاد أبو زغلة وزير الصناعة الأسبق ، حيث أوصت هذه اللجنة بما يلي (١) :

" رفع مستوى معلم التعليم الفنى بحيث يصبح قادرا على القيام بتدريس المواد العملية والنظرية فى نفس الوقت وبنفس الكفاءة قادرا على القيام بالتدريب العملى ، وفى ضوء ذلك يفضل تعيين خريجي الكليات والمعاهد الجامعية والعليا فى مختلف التخصصات المطلوبة ، مع تأهيلهم للتدريس العملى والتربوى فى دراسة مدتها لا تقل عن عام جامعى يمنح بعدها الخريجون دبلوماً يؤهلهم للتدريس ، ويعتبر هذا العام خدمة عامة يحسب فى أقدميتهم ، ويحصلون عنها على علاوة مادية ، على أن يتم تعيينهم قبل التحاقهم بهذه الدراسة " .

(٢) وضع خطة مركزية لانماء المصادر الحالية لاعداد المعلمين فى ضوء الاحتياجات الفعلية من معلمى التعليم التجارى بحيث لا يحدث فقد تعليمى يتمثل فى زيادة أو نقص أعداد المتخرجين فى التخصصات المختلفة ، آخذين فى الاعتبار حسن الافادة على أفضل نحو ممكن من الامكانات المادية والبشرية المتاحة . وممن الطبيعى أن يقتضى هذا وضع الخطط المناسبة لتوزيع هذه الامكانات على مصادر الاعداد المختلفة (١) .

وايا كانت الصيغة المقبولة ، فهناك عدد من المبادئ العامة الواجب توافرها فى سياسة اعداد معلم التعليم التجارى ، وان كانت هذه المبادئ بطبيعتها تتسع لتشمل كافة فئات المعلمين .

- ينبغى أن تسعى سياسة اعداد المعلم الى تحقيق مبدأ تأصيل مهنة التعليم على أرض الواقع وذلك بتوفير الأعداد اللازمة من

(١) كلية الشريعة جامعة عين شمس ، معلم المرحلة الثانية ، مرجع

المعلمين المعدين اعدادا خاصا وفق المستويات العلمية والمهنية المقبولة .

- ينبغي وضع اطار عام مشترك لاعداد المعلمين على اختلاف تخصصاتهم يتضمن الحد الادنى للجوانب العلمية والمهنية التى ينبغي أن تتوافر فى كل مشغل بمهنة التعليم .

- ينبغي ان يرتبط اعداد المعلمين للمرحلة الثانوية ارتباطا ديناميا بحركة التعليم فى مصر بوجه عام ، والتعليم فى المرحلة الثانوية بوجه خاص ، وبصورته المستقبلية المنشودة ، بل ينبغي اعتبار تطوير اعداد المعلم نقطة بدء أساسية لتطوير التعليم .

- الأخذ بالمدخل المنظومى فى تطوير نظم اعداد المعلم ، بحيث يترتب على تطوير أى جانب منها احداث تغييرات فى الجوانب الأخرى .

- الأخذ بمبدأ التخطيط المركزى الديمقراطى عند رسم خطط اعداد المعلمين سواء من الناحية الكيفية أو الكمية ، على أن تتضمن الخطط الموضوعية اعطاء الحرية المناسبة لمعاهد الاعداد المختلفة فى التنفيذ بما يناسب الظروف الخاصة بها واحتياجات البيئة المحلية .

- مع أنه ينبغي النظر الى ظروف مجتمعنا النامى الاقتصادية عند وضع سياسة اعداد المعلم واختيار البدائل التى تتيح أكبر قدر ممكن من الكفاية مع ترشيد عملية الانفاق ، الا أنه يجب أن يعتبر الانفاق على اعداد المعلم انفاقا استثماريا ، وبالتالي ينبغي أن تتضمن هذه السياسة بعض الحلول لايجاد موارد غير تقليدية للانفاق على عملية الاعداد .

- اذا كان من غير المتيسر وضع خطط طويلة الأمد لاعداد المعلم ،
فمن المفيد الاخذ باستراتيجية التحرك على مراحل ، مع وجود
بدائل متعددة يمكن الاخذ بأية واحدة منها وفقا للتغيرات
الطارئة (١) .

ولما كانت المعرفة متجددة باستمرار ، كان لا بد من تدريب
معلمي التعليم التجارى ، والبحث يتبنى هنا توصية تقرير لجنة تطوير
التعليم الفنى (١٩٨٧) وهى (٢) :

(١) اعتبار تدريب المعلمين فى التعليم الفنى عملية مستمرة أثناء
الخدمة وذلك لتنمية قدراتهم ومتابعتهم لأحدث التطورات
التكنولوجية فى مجالات تخصصاتهم .

(٢) وضع خطة شاملة للتدريب ذات برنامج زمنى تقوم على تنظيم
الكثير من برامج التدريس التى تسير التطور لكل مهنة .

(٣) تنظيم حلقات تدريبية لمعلمى ومدرسى المواد النظرية والعملية
متخرجى المعاهد والكليات غير التربوية فى طرق التدريس لتنمية
معلوماتهم وقدراتهم على تشغيل المعدات وتطبيق التقنيات
الحديثة .

(٤) اتاحة الفرصة للمعلمين لتوثيق صلاتهم بمواقع العمل والاستفادة
من التطور السريع فى مجالات الانتاج والخدمات عن طريق اعداد
برامج لهم بالمؤسسات المختلفة .

(٥) التوسع فى ايفاد هيئات التدريس فى منح خارجية الى الدول

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٢) دراسات فى تطوير التعليم ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

الأجنبية المتقدمة للوقوف على التقدم العلمى والتكنولوجى فى
هذه الدول .

(٦) الاستعانة بالعاملين فى مؤسسات الانتاج والخدمات فى التدريس
والتدريب العملى بمعاهد ومدارس التعليم الفنى .

تطعيم التعليم العام بخبرة العمل التجارى :

أن يكون هناك ازورار عن الالتحاق بمدارس التعليم الفنى على
وجه العموم ، فتلك حقيقة لا ينبغى انكارها .

قد يواجهنا البعض بالحقيقة الكمية التى تؤكد أن نسبة
المقبولين فى التعليم الفنى أكبر منها فى التعليم العام لكننا
نؤكد أن ذلك انما بسبب " تحجيم " التعليم العام وتحديد أعداد
المقبولين فيه بحيث لا يجد باقى الطلاب أمامهم من سبيل الا ان يتجهوا
الى التعليم الفنى .

وان أخطر ما يمكن أن يهدم سياستنا التعليمية حقا هو أن
يكون هذا الاقبال الصورى مجرد " تحايل " نبعده عن أنفسنا نزاحم
الطلاب على التعليم العام تمهيدا للالتحاق بالجامعة .

ان عملية تغيير اتجاهات الطلاب كى يقبلوا على التعليم الفنى
لا يمكن أن تتم بمجرد الوعظ والارشاد ، فهى مسألة ترتبط بمدى تشبع
المجتمع نفسه ، بهذا الاتجاه وانعكاس ذلك فى نظمه وثقافته وتقاليده
ولعل تحويل تعليم المرحلة الأولى الى صيغة التعليم الأساسى ، يعد
فرصة ذهبية (لتعويد) الطلاب منذ سنوات التعليم الأولى التمرس
بالعمل اليدوى واكتساب خبراته .

اننا لا نطالب فقط بهذا على مستوى مرحلة التعليم الأساسى،
وانما نطالب به حتى فى التعليم العام ، فمثل هذا يشير للطلاب أن
قيم العمل هى قيم أساسية فى المجتمع وهى ليست قاصرة على مدارس
التعليم الفنى وانما هى فى كل موقع تعليم أو خدمة أو إنتاج ، وعندما
تشيع مثل هذه القيم فى كل مكان يصبح الطريق الى التعليم التجارى -
هو وغيره من أنواع التعليم الفنى - طريقا عاديا محببا .

وليس المطلوب هو مجرد التعليم والتدريب على بعض الأعمال
التجارية داخل المدرسة ، وانما المطلوب هو اقامة جسور اتصال بين
المدرسة ودنيا العمل التجارى خارجها . ان هناك عددا من
المبررات الداعية الى ذلك نذكر منها (١) :

(١) ان خبرة العمل والاتصالات المستمرة بالبيئة المحيطة من
شأنها أن تعوض عن الطابع النظرى والتجريدى المفرط الذى يميز
الكثير من المدارس الثانوية فالجمع بين الجانب النظرى والجانب
العملى يحفز ويقوى الاهتمام بالدراسة النظامية .

(٢) ان خبرة العمل يمكن أن تسهل انتقال الناشئة من الحياة
المدرسية الى مزاولة مهنة فى عالم الكبار فى نهاية مرحلة
الالزام المدرسى . وهكذا يتاح للشبيبة تكوين فكرة حسيمة
ملموسة عن مختلف أنواع الاعمال والوظائف مما يساعدهم على
الاختيار الرشيد لمهنتهم المقبلة .

(٣) ان تنظيم مشاركة طلاب الثانويات فى دنيا العمل من شأنه أن

(١) انطوان خورى (مترجم) : التعليم الثانوى ودنيا العمل، مجلة
التربية الجديدة ، بيروت ، ديسمبر ١٩٧٥ ، ص ١٠٨ .

يخفض من عزلة المراهقين النفسية ، ذلك أن تلك الاتصالات تمكنهم من توسيع وتطوير علاقاتهم مع الكبار وتخفف من تبعيتها — للمجموعة المكونة من رفاقهم ، هذا فضلا عن أن فرصة الانتماء الى فئات عمرية متنوعة ، كما نجدها في دنيا العمل ، تنطوي على فائدة خاصة ، في البلدان التي تشهد زوالا تدريجيا للأسرة الموسعة .

(٤) ان توثيق الصلة بين المدرسة ودنيا العمل من شأنه أن يسهم في اصلاح مناهج التعليم ، فعندما يتعلم الطلبة المزيد خارج مقاعد المدرسة ، فانه ينبغي تعديل المناهج المدرسية بشكل يضمن التكامل بين الاعداد داخل المدرسة وخارجها .

(٥) ان اقامة صلات وثيقة بين التلاميذ والعمال تشكل في بعض المجتمعات عنصرا ايجابيا في تطوير وحدة السكان الأيديولوجية ، كما أن الجمع الوثيق بين الدراسة والعمل يمكن أن يساعد على تجنب قيام نخبة ثقافية تقوم على العزلة والتعالى .

(٦) ان التجربة الغنية التي يكتسبها الطالب داخل بيئته وفي دنيا العمل يمكن أن تساعد على أن يصبح مواطنا مستقلا واعيا مسؤليا وحاجات جميع الطبقات الاجتماعية ، ومدركا لواجباته حيال الغير ، كما أن هذه التجربة تتيح له الفرصة لأن يلعب ، في سن مبكرة ، ادوار الرجل الراشد ، فيحظى بثقة وتقدير رفاقه والعاملين الكبار ويكتسب احترام نفسه .

(٧) أن مشاركة الطلبة في دنيا العمل قد تكون ضرورة اقتصادية في بعض البلدان من أجل تمويل مدارسها ، وتقديم اسهام ذي شأن في القيمة الاقتصادية .

(٨) ان خبرة العمل يمكن أن تساعد الطالب على فهم المشكلات الاجتماعية التي تطرح على البيئة المحلية ، كمسألة العناية بالمسنين ومقاومة ادمان المخدرات ومشكلات الفقر والبؤس ، والحرمان كما ان هذه التجربة العملية من شأنها أن تحفزهم الى المشاركة الفاعلة فى الجهود اليرامية الى حل تلك المشكلات(١) .

ان التنفيذ الأمثل لهذا الاتجاه يقتضى الاستعانة بغير المهنيين ونعنى بغير المهنيين أولئك الافراد الذين لا يكون التعليم مهمتهم الرئيسية ، ويستطيعون مع ذلك ان يوظفوا بدور فى التعليم .

ان الجهود التي تبذلها مصر حاليا لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتطلب قيام أنشطة تربوية لا يمكن ان يتحمل المعلمون وحدهم كل اعبائها .

وفى نفس الوقت ، فان الانتقال من تعلم ثقافة جامدة الى تعلم ثقافة حية متغيرة تتجاوب مع المشكلات المعاصرة يشكل اتجاها بارزا للمطالب التربوية لمجتمعاتنا ، فمواقع العمل والحياة العائلية وحياة الجمعيات والتنظيمات تعبر عن حاجات تربوية وثقافية تستلزم اكتساب وانتاج معارف جديدة وتعلم أساليب وطرق جماعية جديدة لا تتوافر دائما فى اطار التعليم النظامى فى شكله الحالى ، وتسمح الاستعانة بغير المهنيين بتلبية هذه الحاجات الى حد كبير .

ثم ان تطور وسائل العمل والانتاج ، بفضل التقدم العلمى والتكنولوجى قد جعل بعض المؤسسات الاقتصادية تبدو أقدر من المدرسة على التعليم والتدريب ، كل فى مجالها ، وذلك بفضل ما صار يتوافر

لهم من خبرات ومهارات وامكانيات ، ومن ثم أصبح العاملون فى هذه المؤسسات مطالبين - بجانب نشاطهم الاقتصادى - بالاسهام فى الأنشطة التربوية .

ومن ناحية أخرى ، فإنه بجانب الارتفاع المستمر فى تكلفة التعليم النظامى حدثت تغييرات بنيوية أساسية فى كثير من المؤسسات التعليمية مصحوبة بتغييرات فى محتوى التعليم واساليبه ، مما قد جعل مشاركة غير المهنيين ضرورية ، ويتضح ذلك - على وجه الخصوص - فى المدارس التى جعلت " العمل " ركيزة من ركائز الدراسة فيها ، فأقامت وحدات الانتاج داخل جدرانها أو أدخلت التدريبات العملية فى مواقع الانتاج فى صلب مناهجها ، وعندئذ نجد غير المهنيين يشاركون بصورة منتظمة فى وضع المناهج وفى عملية الاعداد نفسها ، ويصل الأمر فى بعض الأحوال الى زوال كل انفصام أو حد فاصل بين المعلمين وغير المهنيين .

وبعد

يمر المجتمع المصرى فى الربع الأخير من القرن العشرين - بمرحلة أخيرة من مراحل تاريخه الطويل ، يقف فيها على مفترق الطرق ، تتعدد أمامه المسارات وتتشعب الدروب ، ويواجه وهو فى هذا المفترق تحديات ضخمة تنذر بالمحنة والبلاء ، وينطوى وهو فى ذلك الموقف على امكانيات عظيمة تبشر بالتقدم والبناء . والحركة من ذلك المفترق ضرورة لازمة تفرضها طبيعة الحياة ومطالب الحضارة المعاصرة . ففى أى مسار يسير ؟ وأى الدروب يختار ؟ ان عليه فى خير أحواله أن يستثمر امكانياته غاية ما يسعه ليتصدى لتلك التحديات فيتقى نذرها ويأمن مخاطرها ويتجاوز ذلك ليمضى مع بشائر التقدم والبناء ، وليضمن

لأبنائه الحياة الكريمة والمتعة والمكانة ، وليسهم فى اغناء الحضارة الانسانية ، وصيانة السلام العالمى القائم على الحق والعدالة ، وانما يعتمد ذلك جميعه على حسن التقدير والتدبير : حسن التقدير الذى يلم بأحوال المجتمع بين ماضيه وحاضره ، ويحدد خصائصه ومقوماته ويشخص حاجاته ومشكلاته ، ويمد بصيرته الى مستقبله فى اطار القوى الفاعلة فى العالم المعاصر بجملته وحسن التدبير الذى يصرف شؤونه فىواجه تحدياته ويستثمر امكاناته الى اقصى مداها، وأيما خطأ جسيم فى ذلك التقدير أو التدبير ، فهو حرى ان يعطل المسيرة أو يميل به الى وجهة سليمة من وجهاته . ولا مراة فى أن ذلك التقدير والتدبير خير ما يكون من شأن رجال السياسة ومن شأن المؤسسات ومن فيها من المختصين والعاملين ، ومن شأن قوى الشعب العاملة فى كل ميدان من ميادين نشاطها ، وللتعليم ولا شك نصيب فى ذلك ، وفيما يستند اليه من تفكير وعمل ، بان يستجيب لمتطلباته حيثما تحددت ، وأن يسهم فى تسديد خطواته وهو يتطور مرحلة بعد مرحلة ، وفى هذه الدراسة محاولة لايفضح نصيب نوع من أنواع التعليم فى ذلك وهو التعليم التجارى .